

اليمن: ضحايا خلف القضبان

تقرير حقوقي عن الاعتقالات في اليمن

إبريل 2017



السياق العام

الإنسان، هيأت فرصا مواتية للإفلات من العقاب. هذا الوضع خلق حالة من الفرز والاستقطابات الإقليمية والدولية التي أعقبت ثورات الربيع العربي، ألقت بظلالها على مسار الأحداث في اليمن الذي يعاني أصلا من أزمات مزمنة واختلالات كبيرة، الأمر الذي أعاق فرص المضي في عملية الانتقال السلمي في البلاد، وساهم في تقويض أسس العملية السياسية، بدءا بالسيطرة على محافظة عمران وانهاء اجتياح العاصمة اليمنية صنعاء يوم ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، من قبل مسلحي حركة أنصار الله (جماعة الحوثيين) بالمشاركة والدعم اللوجستي من قبل قوات في الجيش الموالية للرئيس السابق علي صالح، ومن ثم الانقلاب على الشركاء السياسيين وعلى السلطة المنتخبة جماهيريا، والعمل على عسكرة كل مظاهر الحياة المدنية والسياسية، تلا ذلك اجتياح بقية المدن، ومحاولة فرض خارطة جديدة للمشهد العام في البلاد بقوة السلاح. لم تكن حالة حقوق الإنسان في اليمن في وضع مثالي، ومع ذلك مثل تاريخ ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ انتكاسة أخرى كبيرة لحقوق الإنسان وفي التحول السياسي والمشهد اليمني برمته، حيث نجح المسلحون الحوثيون في الانقضاض على مقومات الدولة، بالتحالف مع الرئيس السابق وتواطؤ العديد من المسؤولين العسكريين والسياسيين ووحدات من الأمن والجيش الموالية له، ومن ثم سيطر الحوثيون على أغلب سلاح الجيش ومقدرات الدولة والتمدد في العديد من المحافظات اليمنية. واتجه مسلحوا جماعة الحوثيين وقوات صالح لشن حروبهم المباشرة على فرق العمل السياسي المناهضين للانقلاب وعلى الحريات السياسية والمدنية وعلى الحريات الصحافية والإعلامية والحقوقية، ما أفضى إلى تفاقم الحالة الإنسانية وتحول البلد إلى ساحة صراعات إقليمية مفتوحة.

ظل اليمن طيلة عقود ماضية يعاني أزمات سياسية متتالية وصراعات مسلحة متقطعة، فرضها الواقع الجيوسياسي والتوازنات المحلية والإقليمية والدولية، أسفرت عن تردّي الأوضاع المعيشية للسكان، وضاعف ذلك فساد النظام الحاكم وممارسته الإقصاء والاستئثار بالسلطة والثروة، ما خلق حالة من الاحتقان الداخلي على الرغم من وجود هامش ديمقراطي نسبي. تطوّر هذا الاحتقان الداخلي عبر تشكّل احتجاجات محدودة في المدن الجنوبية منتصف العام ٢٠٠٧، بمرر الإقصاء والتهميش، وتوجّ بانقضاة شعبية عارمة في معظم مدن البلاد في الشمال والجنوب، مطلع العام ٢٠١١، ضمن موجة ثورات (الربيع العربي) التي اجتاحت العديد من الدول العربية. استمرت الاحتجاجات الشعبية في اليمن نحو عام، واجهها نظام الرئيس السابق علي عبدالله صالح بالقمع غير المسبوق، قبل أن يتوقف قطار احتجاجات الربيع العربي في اليمن باتفاق التسوية السياسية الذي وقعت عليه جميع الأطراف السياسية، بموجب المبادرة الخليجية، برعاية الأمم المتحدة، يقضي برحيل صالح وانتخاب عبدربه منصور هادي خلفا له، وانطلاق حوار وطني شامل يضم كل ألوان الطيف السياسي والمجتمعي، أفضى إلى مرحلة انتقالية، تؤسس لدولة اتحادية من ستة أقاليم ومشروع دستور جديد. مضى اليمنيون في مسار العملية الانتقالية نحو مؤتمر الحوار الوطني الذي ضم كافة المكونات السياسية والمجتمعية، بما فيها حركة أنصار الله (جماعة الحوثيين)، التي حظيت بتمثيل في المؤتمر اعتبرها محللون أكبر من حجمها، واتفقت المكونات السياسية على مسودة دستور جديد، غير أن التغاضي عن سلاح جماعة الحوثيين والحصانة التي منحتها المبادرة الخليجية لنظام الرئيس السابق علي عبدالله صالح من الملاحقات القانونية عن انتهاكات حقوق

ملخص تنفيذي

خلال عامين ونصف من سيطرتها على العاصمة اليمنية صنعاء والعديد من المحافظات الأخرى، شنت جماعة الحوثي المسلحة أوسع حملة اعتقالات يشهدها اليمن ضد خصومها ومناهضيها من سياسيين وأكاديميين وحقوقيين ونشطاء وإعلاميين. وقالت مصادر حقوقية إن ممارسات جماعة الحوثي المسلحة وحليفها الرئيس السابق علي صالح نسفت كل مضمين التشريع الوطني وفي مقدمتها الدستور والقوانين النافذة والحقوق المكفولة بموجبه أو بموجب المواثيق والاتفاقات الدولية التي يعد اليمن طرفاً فيها. وكشفت مصادر حقوقية لمنظمة رايتس رادار أن جماعة الحوثي والرئيس السابق علي صالح أنشأت 484 معتقلاً جديداً، بالإضافة إلى العشرات من المعتقلات والسجون الرسمية التابعة للسلطات الأمنية في العاصمة صنعاء والمحافظات التي تسيطر عليها. وأوضحت أن عدد الأشخاص الذين اختطفتهم واعتقلتهم جماعة الحوثيين تجاوز 16800 معتقلاً ومخطوفاً، منذ بداية سيطرة المسلحين الحوثيين على العاصمة صنعاء في 21 أيلول/سبتمبر 2014 وحتى نهاية آذار/مارس 2017، حيث قامت بتحويل 484 من المباني الحكومية والأهلية إلى معتقلات لمعارضها بينها 227 مبنى حكومي و27 مؤسسة طبية و49 مبنى جامعي و99 مدرسة عامة وخاصة و25 نادياً

رياضياً و47 مبنى قضائياً و10 منازل مواطنين. وقامت جماعة الحوثي فور سيطرتها على العاصمة صنعاء بحملة اقتحامات لمقار الأحزاب السياسية والوسائل الإعلامية وقنوات التلفزة وبيوت معارضها وقامت بحملة اعتقالات في نطاق واسع بالعاصمة صنعاء، شملت المئات من السياسيين والوزراء والإعلاميين والأكاديميين الجامعيين بالإضافة إلى نشطاء شباب في إطار سياسة إسكاتها لأصوات المناهضين لسياستها المسلحة للانقلاب على السلطة. ولا تزال عمليات الاختطافات والاعتقالات الحوثية لمعارضها السياسيين ومنتقديها وسجناء الرأي متواصلة وفقاً لمصادرنا وللتنارير الحقوقية التي تصدرها المنظمات المحلية والدولية. وذكرت مصادر حكومية أن عدد المعتقلين الذين لا زالوا في سجون الميليشيا الحوثية بصنعاء لوحدها حتى نهاية العام 2016 تجاوز 4414 حالة بينهم سياسيين وإعلاميين وناشطين شباب وفئات عمالية وفقاً لمندوب اليمن الدائم لدى الأمم المتحدة خالد حسين اليماني، الذي أكد أنه في مقدمة هؤلاء المعتقلين اللواء محمود الصبيحي (وزير الدفاع السابق) واللواء ناصر منصور هادي (شقيق الرئيس هادي)، والعميد فيصل رجب (قيادي عسكري) والقيادي البارز في تكتل أحزاب اللقاء المشترك محمد قحطان. وقال اليماني في رسالة وجهها إلى الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون في 22 كانون أول/ديسمبر 2016

تجاوز
عدد الأشخاص الذين
اختطفهم واعتقلهم مسلحوا
الحوثي وصالح 16800 معتقلاً
ومخطوفاً ومخفياً قسرياً، خلال
سنتين ونصف، ومحرومون من
كافة الحقوق الإنسانية.

عن حقوق الإنسان في اليمن حملات قمع بصورة غير مسبقة وتنسم بالعمل الممنهج، بالتوازي مع حملات تحريض وتخوين واتهام بالعمالة تستهدف أي صوت يحاول الوصول إلى الحقيقة أو انتقاد السياسات القمعية التي تتبعها سلطات الأمر الواقع الحوثية في المناطق التي تسيطر عليها، وهو الأمر الذي تبدو معه أدوات النضال السلمي المدني متعذرة ومحفوفة بالمخاطر وتشبه السير في حقل ألغام. واعترفت قيادات سياسية في حزب المؤتمر الشعبي العام، جناح علي صالح، شريك الحوثيين في

ان اجمالي عدد الاطفال المعتقلين بلغ 204 أطفال، فضلا عن توثيق 91 حالة اعتقال لأكاديميين ومدرسي جامعات. وأوضح ان العاصمة صنعاء كانت الأعلى في عدد المعتقلين والمفقودين الذي وصل عددهم إلى 2973، تليها محافظة الحديدة 1035 ثم محافظة إب 871 حالة وان العدد الأكبر من المعتقلين والمفقودين كان من نصيب أبناء محافظة تعز. وأضاف «لا يزال 17 صحافيا في سجون الحوثيين بصنعاء، حيث تعرضوا للتعذيب والاعتداءات الجسدية من بينهم الصحافي عبد الخالق عمران المحتجز في



Photo By: Ahmed AlBasha

الانقلاب على سلطة الرئيس عبده ربه منصور هادي، بوجود آلاف المعتقلين في سجون سرية وغير قانونية استحدثتها الميليشيا الحوثية في العاصمة صنعاء بعيدا عن الأجهزة الأمنية وسلطات القضاء. وقال القيادي في حزب المؤتمر عبد الرحمن الأكوع، صهر صالح وأحد المقربين منه، خلال جلسة للبرلمان، بتاريخ 6 كانون أول/ديسمبر 2016، عقدها برلمانيو جناح صالح في المؤتمر، إن «أمانة العاصمة فيها

سجن الامن السياسي والذي يتعرض للتعذيب مما ضاعف من سوء حالته الصحية والنفسية جراء استمرار تعذيبه واصابته البالغة في عموده الفقري، فيما توفي في ظروف غامضة مؤخرا الصحافي الاستقصائي محمد عبده العبسي بعد نشره معلومات دقيقة حول تورط القيادات الحوثية الرئيسية في تجارة الوقود والمشتقات النفطية والإثراء منها على حساب معاناة شعبنا اليمني». ويواجه السياسيون والناشطون المدنيون والمدافعون

وكانت منظمة (هيومن رايتس ووتش)، في تقريرها الصادر منتصف تشرين ثاني/نوفمبر 2016 اتهمت جماعة الحوثي بالاعتقال تعسفي والإخفاء قسرياً لمئات الأشخاص في اليمن. وطالبت جماعة الحوثي بالتوقف عن هذه الانتهاكات وحماية حقوق كل المعتقلين، والإفراج فوراً عن جميع المحتجزين تعسفاً، ومنح أسر المعتقلين والمحامين ومراقبين مستقلين إمكانية الوصول الفوري إلى مواقع الاحتجاز، للحد من مخاطر سوء المعاملة للسجناء المعتقلين في الزنازين الحوثية. وترفض ميليشيا الحوثي - صالح توجيهات النيابة القضائية بإطلاق سجناء ومعتقلين، ووصل استهتارها بالسلطات القضائية إلى حد كتابة قيادي حوثي رداً بخط يده على توجيهه لوكيل نيابة بالعاصمة صنعاء بإطلاق سجين، يقول فيه لوكيل النيابة حرفياً «توجيهك بله واشرب ماء»، وفقاً لما تداوله نشطاء حقوقيون. ووفقاً لراصدي منظمة رايتس رادار، لدى الحوثيين سجل حافل في الاختطافات والاعتقالات التعسفية، فمنذ بدء سيطرتهم على محافظة صعدة، شمالي اليمن، أقدم الحوثيون أثناء طقوسهم الدينية واحتفالاتهم السنوية، على اعتقال العشرات من السكان من تيارات مختلفة، بمن فيهم منتسبون إلى حزب الإصلاح، المناهض لهم، ومواطنون عاديون، بحجة إجراءات أمنية، ويشمل ذلك قيام الحوثيين باختطاف العديد من سكان المحافظة بشكل تعسفي، ويحتجزونهم في سجون خاصة، قبل أن يطلقوا سراحهم لاحقاً بعد انتهاء تلك المناسبات. ويقوم الحوثيون بإحياء احتفالات سنوية في المناطق التي يسيطروا عليها في اليمن، مثل الاحتفال بذكرى ميلاد النبي محمد والاحتفال بيوم القدس العالمي، حيث تشهد تلك المناطق حالة طوارئ حوثية، يتم فيها ارتكاب العديد من الانتهاكات للحقوق بمرور الإجراءات الأمنية، التي يقومون بها للحفاظ على سلامة الحشود الكبيرة التي يجمعوها لحضور هذه الاحتفالات.

أعداداً كبيرة من المعتقلين في سجون غير قانونية وإن غالبيتهم ليس عليهم تهمة أو إدانات قضائية ويجب على جماعة الحوثي إطلاق سراحهم فوراً». وأضاف الأكوع أنه ترأس لجنة لبحث أوضاع السجون فاكشف كارثة في هذا الجانب وأن هناك بيوتاً تم تحويلها إلى سجون ودون علم أو إدارة من قبل القضاء. وطالب القضاء بتولي هذا الملف لأنه من صميم اختصاصه. وقال القيادي في حزب المؤتمر (جناح صالح)، أحمد الزهيري وهو رئيس الدائرة التنظيمية في الحزب إن هناك آلاف السجناء يقعون في السجون الحوثية دون ذنب ارتكبه ويجب إطلاق سراحهم. ووفقاً لمصادر موثوقة أكدت لمنظمة رايتس رادار أن أكثر من 70% من المعتقلين جبروا على الإدلاء باعترافات قسرية عبر كاميرات فيديو والتوقيع على أوراق تعرض حياتهم أو حياة أحد أقاربهم للخطر في حال إفصاحهم عما جرى لهم من تعذيب أو تحقيق أو مكان اختطافهم أو المتسببين بالاعتقال أو التحدث لوسائل الإعلام أو المنظمات الحقوقية. ونظمت رابطة أمهات المختطفين في سجون جماعة الحوثي، وقفات احتجاجية أسبوعية في العاصمة صنعاء، لكنها قوبلت بالقمع من طرف مسلحي جماعة الحوثيين، بما في ذلك وقفات احتجاجية أمام مكتب الأمم المتحدة بصنعاء وكذا أمام مكتب النائب العام المعين من قبل الحوثيين، ولم تسلم أمهات المختطفين من الاعتداءات الجسدية عند بوابة مكتب النائب العام للحوثيين. وأفادت مصادر حقوقية موثوقة أن ميليشيا الحوثي وصالح وضعت المعتقلين في زنازين انفرادية ومعتقلات تتنافى ومعايير القوانين الإنسانية وعرضتهم للتجويع والمنع من دخول دورات المياه، وبلغ عدد السجون 484، منها 227 أقيمت في مباني حكومية و27 في مستشفيات ومؤسسات طبية بالإضافة إلى معتقلات في جامعات حكومية وخاصة وفي مدارس وملاعب، فيما بلغ عدد المعتقلات السرية نحو 10 سجون.

معتقلون ومخفيون قسريا

ولم تستطع أسرته زيارته أو معرفة مكان احتجازه أو حتى التواصل معه بأي وسيلة من وسائل الاتصال ولا تعرف إن كان لا زال على قيد الحياة أم غير ذلك، وأن أسرته تعاني كثيرا من غيابه طوال الفترة الماضية والتي تجاوزت العامين حتى الآن. وأضاف أن أسرة قحطان بذلت كل الجهود الممكنة لإطلاق سراحه، حيث شاركت في العديد من الفعاليات الممكنة للمطالبة بالإفراج عنه، تواصلت مع شخصيات صاحبة نفوذ في المجتمع اليمني، وتواصلت مع منظمات حققة محلية ودولية

في 4 نيسان/ابريل 2015 اختطف مسلحوا الحوثي - صالح، القيادي البارز في تكتل احزاب اللقاء المشترك محمد قحطان، وهو أيضا عضو الهيئة العليا (المكتب السياسي) لحزب الإصلاح، المعارض للحوثيين وصالح، من منزله بصنعاء وأُخفي قسريا لأكثر من سنتين، ولا زال حتى اليوم في عداد المفقودين. وقال نجله عبدالرحمن محمد قحطان لمنظمة رايتس رادار ان "مجاميع مسلحة، في حدود 15 شخصا كانوا مدججين بالسلاح جاءوا وقت الظهيرة في 4 نيسان/ابريل 2015 إلى منزل والدي محمد قحطان في حي النهضة بشارع

الستين، في العاصمة صنعاء وقاموا بأخذه معهم بالقوة والذهاب به إلى جهة مجهولة ولازال مخفي قسريا حتى اليوم". وأوضح أنهم اخذوه بدون أي سبب وبدون أمر قضائي وهددوا بتججير المنزل بمن فيه في حال رفض الخروج إليهم من المنزل، حيث خرج

محمد قحطان

مخفي قسريا لدى ميليشيا الحوثي- صالح
منذ 4 نيسان/ابريل 2015

لم تثمر كل تلك الجهود أي نتيجة للإسهام في إطلاق سراحه ووصلت الى طريق مسدود. قضية اختطاف قحطان وإخفائه قسريا، لم تكن سوى شهادة بارزة للحالة القمعية التي وصل اليها اليمن قبل اندلاع الحرب وما آلت اليه الأمور بعد ذلك من انتهاكات حقوقية على نطاق أوسع، وتعد الأكثر في تاريخ البلاد الحديث. ولا تزال حوادث الاعتقالات التعسفية والاختفاء القسري

اليهم شخصا وطلب منهم مهلة دقائق فقط لأداء صلاة الظهر وأخذ ملابس شخصية معه، فرفضوا ذلك وأصرروا على خروجه في الحال، وحينها تم أخذه مع صهره جميل القببسي إلى جهة غير معروفة وبدون أي مصوغ قانوني وحرمانه وأهله من أدنى الحقوق الانسانية. وذكر أن هناك أكثر من 5 أشخاص كانوا شهودا على هذه الواقعة وأنه منذ اختطافه، أُخفي قسريا

للمواطنين اليمنيين واحتجازهم تتكرر من قبل قوات الحوثي - صالح في سجون سرية، تكون عادة عبارة عن مدارس استولى عليها المسلحون الحوثيون بالقوة وحولوها إلى ثكنات عسكرية للمليشيا المسلحة التابعة لهم. وكان عدد من الوجهاء القبليين وبرلمانيين وشخصيات اجتماعية من محافظتي صعدة وعمران، كشفوا، عن وجود (سجون سرية) يديرها الحوثيون يحتجزون فيها مخالفينهم في الرأي والمذهب دون محاكمات أو توجيه اتهام وتوسع الحوثيون في إنشاء سجون ومراكز اعتقال سرية عقب سيطرتهم على العاصمة صنعاء وما تلاها من استمرار السيطرة على بعض المحافظات الشمالية والوسطى والغربية. وأكد راصدون حقوقيون ان هناك معتقلين في سجون سرية للحوثيين لا يعرف عن حالتهم الصحية شيئاً نظراً لأن هذه السجون لا يسمح لأحد بزيارتها أو الوصول إليها. ونسبت العديد من الصحف ووسائل الإعلام إلى البرلمان المؤتمري صغير عزيز المنشق عن صالح، قوله "منذ ثماني سنوات والحوثي في صعدة وسفيان وبعض مديريات الجوف وحجة يعتقل الناس على الهوية المذهبية والطائفية ويمارس عمليات التطهير الجسدي لكل المخالفين له، وهناك في منطقة سفيان وحدها أكثر من 17 مخطوفاً من قبل جماعة الحوثي، لا نعلم عنهم شيئاً، وهم رهائن لدى الحوثيين في سجون لا يسمح لأحد بزيارتها والاطلاع على أوضاع نزلاتها". وأضاف البرلمان اليمني أن "هذه السجون موجودة في مناطق نائية في الجبال وفي كهوف بعيدة عن التجمعات

السكانية في سفيان وصعدة، وفيها من وسائل التعذيب ما لا يخطر على البال، وقد ذكر لنا بعض الذين تمكنوا من الإفلات من أيدي الحوثيين عن معاناة إنسانية بالغة يعيشها نزلاء هذه السجون السرية التي لا يسمح الحوثي لمنظمات حقوق الإنسان اليمنية أو الدولية بزيارتها في الوقت الذي حوّل الحوثي صعدة إلى سجن كبير". قال الشاب (ع. خ)، 28 سنة، من مدينة صعدة ان مسلحين حوثيين اعتقلوه في يوم القدس العالمي، بعد أن اقتحموا منزل أسرته الساعة الثامنة صباحاً، وكان هو من فتح لهم الباب، حيث كان عدد المسلحين الحوثيين الذين هاجموا المنزل نحو خمسة، دخل ثلاثة منهم إلى داخل المنزل، يعرفهم بالاسم، وبقي اثنان خارج المنزل. وكان في الغرفة إلى جانبه 3 أشقائه والرابع ابن عمه، جميعهم كانوا لا يزالون نائمين، حيث بدأ المسلحون الحوثيون بمصادرة هواتفهم الجواله واحداً تلو الآخر، قبل أن يصطحبوا معهم الشاب (ع.خ)، ويقتادونه على متن سيارتهم إلى مدرسة الوحدة في حارة المواصلات، بعد أن أعطوه تظمينات بأن هذه الإجراءات (أمنيات) كما يسمونها، وهناك احتجزوه لمدة 24 ساعة، من دون أن يسمح له بأي اتصال بالعالم الخارجي، ولم يعيدوا له هاتفه وهواتف أقاربه إلا بعد يومين من الإفراج عنه. وأضاف هذا الشاب أنه لدى وصوله مدرسة الوحدة تفاجأ بوجود أحد جيرانه محتجزاً في نفس المكان، ولم تمض سوى دقائق حتى جمعوا إلى جانبهما 9 أشخاص آخرين اعتقلوا بنفس الطريقة، قبل أن يأخذوهم بسيارة مكشوفة برفقة مسلحين إلى سجن آخر في منطقة رحبان خارج صعدة، حيث ظلوا هناك حتى قبيل الفجر أي بعد قرابة 20 ساعة، قام خلالها أحد مسلحي جماعة الحوثي بالتقاط صور المحتجزين وتكوين معلوماتهم الشخصية، الاسم والعمر والحالة الاجتماعية وعدد أفراد الأسرة، قبل أن يطلق سراحهم.



حملات اعتقال بالجملة

وأوضحت ان مسلحي الحوثي - صالح اختطفوا هؤلاء الصحفيين من فندق قصر الأحلام بالعاصمة صنعاء، واقتادوهم إلى جهة مجهولة لتختفي آثارهم عدة أشهر، قبل أن يتسنى لعائلاتهم معرفة أماكن احتجازهم لتبدأ بعد ذلك رحلة البحث الشاقة عن طريقة لزيارتهم. وفي وقت لاحق، اعتقل مسلحوا الحوثي - صالح الصحفي صلاح محمد أحمد القاعدي، 29 سنة، في آب/أغسطس 2015، أثناء تواجده في مكتب عقارات لأحد أقاربه يقع بشارع الستين، كما اعتقلوا سبعة

ومنذ سيطرة مسلحوا الحوثي - صالح على العاصمة صنعاء في 21 أيلول/سبتمبر 2014، تعرض الآلاف من الناشطين المدنيين والصحفيين والإعلاميين للاختطاف على أيدي مسلحي الحوثي وقوات صالح واعتقلتهم في مراكز احتجاز تابعة للدولة بصنعاء، التي أصبح مسلحوا الحوثي - صالح فيها سلطة أمر واقع، ومراكز اعتقال أخرى غير قانونية، اطلق سراح عدد منهم لاحقاً، بينما لا يزال الآلاف من هؤلاء رهن الاعتقال والاحتجاز التعسفي أو الإخفاء القسري، بينهم

نحو 17 صحافياً وإعلامياً، 9 منهم اختطفوا دفعة واحدة من قبل ميلشيا الحوثي - صالح في صنعاء بتاريخ 9 حزيران/يونيو 2015. وذكرت المصادر الحقوقية لـ(رايتس رادار) أن مسلحي جماعة الحوثي اعتقلت قسراً كلا من الصحفيين عبدالخالق عمران، أكرم الوليدي، حارث حميد، حسن عتاب، هشام اليوسفي، هشام طرموم، هيثم الشهاب، عصام بلغيث، توفيق المنصوري، يوم 9 حزيران/يونيو 2015 واقتادتهم إلى قسم شرطة



أشخاص آخرين كانوا بالمكان حين وقوع الحادثة، أفرج عنهم لاحقاً، بينما نقل القاعدي إلى قسم شرطة الجديري بصنعاء، ونقل إلى أكثر من مركز احتجاز. وأفادت أسرته أنه تعرض للتعذيب وسوء المعاملة بما في ذلك الضرب المبرح والحرمان من الغذاء والماء وأنها منعت من زيارته عقب نشرها أخباراً في وسائل الإعلام عن تعذيبه.

الأحمر بالحصبة، ثم أحيوا بتاريخ 3 تموز/يوليو إلى وحدة مكافحة الإرهاب في إدارة البحث الجنائي بشارع العدل التابعة لوزارة الداخلية الواقعة تحت سيطرة الحوثيين، حيث احتجزوا بمعزل عن العالم قبل نقلهم إلى جهة مجهولة، ثم ظهورهم أخيراً في سجن هبرة الاحتياطي، بينما نقل بعضهم إلى سجن الأمن السياسي (المخابرات).

أن يقتادوهم إلى مكان مجهول، تبين لاحقاً أنه مقر الأمن السياسي (المخابرات)، أطلق سراح بعضهم بعد 8 أيام تعرضوا خلالها للتعذيب والإخفاء القسري، بينما بقي آخرون رهن الاحتجاز لمدد متفاوتة، وأفرج عنهم تباعاً على مراحل، عدا شخص واحد هو الناشط الإصلاحي أمين الشفق الذي ظل رهن الإخفاء القسري، دون أي إجراءات قانونية أو السماح بزيارته. وقد كشف أحد هؤلاء الضحايا وهو الناشط المفرج عنه (ع . ط) عن تعرضه للتعذيب الوحشي في سجن الحوثيين، وتداولت مواقع الوسائط الإعلامية

وأعلن هؤلاء الصحفيين لاحقاً دخولهم في إضراب مفتوح عن الطعام، احتجاجاً على التعذيب والاعتداءات التي يتعرضون لها داخل السجن، كما أصدرت نقابة الصحفيين اليمنيين عدة نداءات تطلب سلطات الحوثيين إطلاق سراح المختطفين وأرسلت عائلات المختطفين شكاوى إلى العديد من المنظمات الحقوقية الدولية للتدخل من أجل إطلاق سراحهم، لكن دون جدوى. وفي تاريخ 12 تشرين أول/أكتوبر 2015، اختطف مسلحوا الحوثي - صالح، 28 ناشطاً مدنياً، بينهم كتاب صحفيون وحقوقيون، كانوا يعتزمون تنظيم



الإلكترونية صوراً تظهر آثار التعذيب على جسده، الأمر الذي أثار انتقادات واسعة، غير أنه لم يجر أي تحقيق في الجريمة أو محاسبة مرتكبيها. وقال الناشط ص. س. وهو أحد المفرج عنهم أيضاً من سجن الأمن السياسي في مدينة إب، إن أوضاعاً مزرية يعيشها المعتقلون داخل السجن، مؤكداً أن

مسيرة سلمية تحمل مياه الشرب إلى مدينة تعز (وسط اليمن) لفك الحصار الحوثي المفروض عليها. وكان الناشطون يعقدون اجتماعاً تحضيرياً معلناً في أحد فنادق مدينة إب (وسط اليمن)، عندما داهم المكان عشرات المسلحين الحوثيين بزي مدني، واختطفوهم وصادروا هواتفهم المحمولة تحت تهديد السلاح، قبل

هاتفي فوراً، وبعد دقائق ربطوا على أعيني وأخذوني الى مقرهم، ونحن في الطريق قاموا بتفتيشي وأخذوا كل ما في جيبتي من نقود. مرّ حدود ساعة والسيارة الحوثية تسير بنا ولا ادري إلى أين نتجه، وصلنا المكان وقاموا بإنزالني بطريقة همجية بالضرب على وجهي وصدري وعصر يداي الاثنتين ورموا بي في غرفة صغيرة وأغلقوا الباب، لم يربطوا يدي، قمت بنزع ذلك الرباط الموضوع على عيني، ووجدت نفسي محاطاً بأربعة جدران وباب صغير، كانت هناك نافذة مستطيلة وصغيرة جداً، وكذلك شبك علوي محيط للجدران الأخرى، أدركت أنني في بدروم تحت الأرض". يقول هذا الضحية "بعد قليل أتوا وقاموا بربط عيناى بالرباط الذي كنت قد نزعته وبدأوا بضربي ضرباً مبرحاً دخلت على إثره في غيبوبة، حيث بدأوا بضربي على ظهري وصدري وبطني، صاحب ذلك شتماً وألفاظاً نابية. في اليوم الثاني صباحاً جاءوا بمحقق وجواره السجن وأدواته، قبل إلقاء أي أسئلة بادرني بالضرب مرة أخرى حتى أغمي علي، أفاقوني بوضع أدوات كي على ظهري . آلة حديدية حارة . حتى صعقت،



"الوضع في السجن صعب للغاية، فالتغذية سيئة جداً والسجناء المرضى يحرمون من العلاج كما ان السجن مكتظ بالمساجين واستخدام الحمام مسموح فقط ثلاث مرات باليوم، عند الساعة العاشرة صباحاً والرابعة عصراً والثانية بعد منتصف الليل ولمدة قصيرة جداً، عدا ذلك يتم التبول في قناني المياه داخل الغرفة". وتحدثت عائلات معتقلين عن انتهاكات وإهانات كبيرة تمارسها سلطات الحوثي - صالح بشكل ممنهج ضد السجناء، خصوصاً المحتجزون على خلفية نشاطهم الفكري أو السياسي المناهض لجماعة الحوثي وصالح. الناشط الشبابي ع.ع.ح، 26 عاماً، قال في بلاغ حصلت رايتس رادار على نسخة منه، إنه في الساعات الأولى من صباح 10 أيار/مايو 2016، اتجه من محافظة إب نحو العاصمة صنعاء بغرض المشاركة في مراسم تشييع أحد أقاربه وفي نقطة التفتيش التابعة لمسلحي الحوثي - صالح في منطقة السحول خارج مدينة إب، حيث كان مسلحوا الحوثي- صالح يفتشون حتى هواتف المسافرين، أخذوا هاتفه للتفتيش ولكن كانت البطارية قد نفذت فأعادته إليه وغادر مع بقية الركاب باتجاه صنعاء. وأضاف ع.ع.ح. "وصلنا إلى قبل جولة دار سلم ووقفت السيارة هناك لنزول بعض الركاب، حينها كنت استعد للنزول وخرجت لأخذ حقيبتتي، وإذا بسيارة على متنها مسلحين حوثيين يسير بجوارنا وإذ بسائقه يلتفت نحوي فعرفني وعرفته، تحققت منه بأنه ذلك الحوثي المسلح الذي جمعتني به عدة مواقف في محافظة إب، لقد أفلت من يده مرتين في إب في بعض المسيرات والوقوفات الاحتجاجية، انه ذلك الرجل المسلح الذي اعتلى جدار ساحة خليج الحرية عندما كنّا مع موعد لانطلاق مسيرة الرفض، ووجه سلاحه نحونا، يومها تمكنت من التقاط صورة له، حاولت أن انشغل جانباً في محاولة مني حجب تحقّقه من ملامحي، لكنه تأكد من ذلك وسار بعدنا، أدركت انه سيتم اختطافي، طلبت من السائق التوقف، وحاولت النزول مسرعاً للهروب، وإذ بأحدهم يوجه سلاحه نحوي ويقول قف وإلا سأطلق النار عليك". وأوضح "أخذوني بطريقة متعجرفة وقاسية، وصادروا

الشوارع الفرعية لشارع الخمسين بعد أن صادروا كل أغراضه ومتعلقاته الشخصية حتى هويتي الشخصية". وفي 27 أيلول/سبتمبر 2016، اعتقلت ميليشيا الحوثي - صالح ن.م.س، وهو أستاذ جامعي، حيث تعرض للاعتقال والإخفاء القسري من قبل مسلحي ميليشيا الحوثي - صالح في العاصمة صنعاء. قالت زوجته انتصار لمندوب (رايتس رادار) ان زوجها اتصل بها في الساعة الثانية عشرة ظهراً من يوم الثلاثاء الموافق 27 أيلول/سبتمبر 2016 وهو يلهث ثم انقطع اتصاله فجأة وعرفت بعدها أن زوجها تم اختطافه.

باشر المحقق أسألته عن علاقته بحركة رفض (حركة شبابية مناهضة للحوثيين) والأنشطة التي قمنا بها وعن قيادات الحركة وألصقوا بي تهمة الحصول على أموال من الخارج لتسيير أنشطة الحركة والحراك الشعبي في الشارع بالإضافة إلى دعم المقاومة والعمل لصالحهم وأثناء التحقيق كنت استمع حداد السكاكين الذي استخدموه كنوع من الإرهاب النفسي على ما يبدو". واصل المحققون معه نفس أساليب التحقيق وبفس الأسئلة وبطرق مختلفة وبفس التهم يصاحبها ضرب وشم وسباب تكررت في اليوم الثاني، "أوصوا على



وأضافت أن القيادي الحوثي عبدالقادر الشامي قام بضربها والاعتداء عليها أثناء محاولة خروجها من المنزل، وعرفت فيما بعد أن منزلهم كان مراقب لعدة أيام من قبل أشخاص فوق سيارات مختلفة يحملون شعارات الحوثي، ثم قاموا بعد الاعتداء عليها باقتحام المنزل وتفتيشه ونهب

إثرها بنقلي للأمن السياسي، بعدها ساءت حالتها نتيجة الضرب وعدم الأكل والشرب ليومين متتاليين ولانقطاع الأدوية عني، وفي صبيحة اليوم الثالث وقبل أن ينقلوني إلى الأمن السياسي انهزت عصبياً ودخلت في حالة غيبوبة ما دفعهم إلى رمي في أحد

منصور الحداد انه بينما كان الديني في منزله داهمت قوات مسلحة تابعة للسلطات الأمنية في حضرموت منزله في منتصف الليل وأخذوه من بين أسرته إلى جهة مجهولة، ولم يعرف أهله مكان احتجازه. وفي 9 حزيران/يونيو 2016 اعتقلت قوات أمنية تابعة للحكومة الشرعية عوض أحمد الدقيل، 45 عاماً، حيث داهم رجال أمن منزله في يوم الخميس الموافق 9 حزيران/يونيو 2016 في منطقة الغليل، بمدينة المكلا، في محافظة حضرموت، شرقي اليمن، واقتادوه إلى مكان مجهول. وقال أحمد عمر بامحروس أن أفراداً يتبعون السلطات الأمنية في حضرموت داهموا منزل الدقيل واقتادوه من بين أسرته إلى القصر الجمهوري في المكلا، ثم نقلوه بعدها إلى وجهة مجهولة. ولم يعرف أهله مكان احتجازه. وفي 8 شباط/فبراير 2016 اختطفت ميليشيا الحوثيين الناشط الحقوقي في محافظة عمران ص. أ.، 40 عاماً، عندما كان عائداً من محافظة مأرب، بعد حضوره هناك ورشة عمل حول حقوق الإنسان. وقالت مصادر مقربة منه ان الحوثيين اعتقلوا هذا الناشط الحقوقي أثناء

مروره من نقطة تفتيش تسمى إدريس رداغ بمحافظة البيضاء حيث تم اعتقاله من قبل مسلحي الحوثي -صالح الميسيرين على هذه النقطة وتم اعتقاله لمدة اسبوعين بتهمة (التخابر مع السعودية). وعرفت أسرته بعد الإفراج عنه انه كان معتقاً في قلعة رداغ في محافظة البيضاء التي تتخذها ميليشيا الحوثي - صالح معتقلاً وسجناً لمعارضيه. وفي 22 شباط/فبراير 2016 اختطفت ميليشيا الحوثي ص. س. ح. ض. من بين عائلته في العاصمة صنعاء في 22 شباط/فبراير 2016. وقالت زوجته أمة العليم، 36 عاماً، أنها ذهبت إلى المستشفى هي وزوجها الساعة

بعض محتوياته خاصة الوثائق الشخصية الخاصة بزوجها والوثائق الخاصة بالعائلة، حيث قاموا بتفتيش المنزل 3 مرات ولا يزال تحت المراقبة حتى اللحظة. وأوضحت انه "في اليوم الثاني من اتصال زوجي والاعتداء علينا واقتحام المنزل اتصل بي زوجي وهو يلهث أيضاً وكان صوته يدل على انه يتعرض لتعذيب شديد ولا نعرف مكان اخفائه حتى اللحظة، كما أن ميليشيا الحوثي - صالح المسيطرون على العاصمة صنعاء لم يفصحوا لنا عن مكان اعتقاله". وفي 5 تشرين أول/أكتوبر 2016 اعتقلت ميليشيا الحوثي وصالح الطفل م. ع. م. ق.، 17 عاماً، بطريقة منافية لكل القيم ومخالفة لكل القوانين، حيث

اختطف في الساعة الثانية عشرة ظهراً، من يوم الأربعاء الموافق 5 تشرين أول/أكتوبر 2016 في أمانة العاصمة من شارع الرباط ولا يعرف عن مصيره شيء. وذكر زميله (ع. ن) انه كان عائداً معه من مدرسة النهضة، وأثناء ما كانا بالقرب من منزله توقفت سيارة (كورولا) ونزل منها مسلح يلبس ملابس مدنية، فسلم على م. ع. م. ق.، ودفعه إلى

داخل السيارة وسحبه مسلحون من داخل السيارة فاندفعت لأفتح باب السيارة وأسألهم من أنتم؟ فرفع له الشخص الذي نزل لسحب محمد، بطاقة لونها وردي واسود وقال له نحن من الأمن القومي فاعلقوا الباب بقوة وانطلقوا مسرعين إلى جهة مجهولة. وفي 29 أيار/مايو 2016 اعتقلت قوات أمنية تابعة لسلطات الحكومة الشرعية سالم عبدالله باكرشوم الديني، 43 عاماً، يوم الأحد 29 أيار/مايو 2016 من منزله في منطقة الديس، بمدينة المكلا، محافظة حضرموت، شرقي اليمن. وذكر قريبه ضيف الله

أنشأت
جماعة الحوثي 484
معتقلاً جديداً، بالإضافة
إلى العشرات من المعتقلات
والسجون الرسمية التابعة للسلطات
الأمنية الموالية للرئيس السابق
علي صالح في العاصمة صنعاء
والمحافظات التي تسيطر
عليها.

من السيارة وهربت منهم، وكان احد المسلحين يلاحقني وهددني اذا لم أتوقف سوف يقتلني فاخفيت بين السيارات وركبت سيارة تاكسي، وكان المسلح يلاحقني فوق دراجة نارية فلم يستطع أن يلحقنا، ووصلت إلى مدرسة كانت أختي تدرس فيها، واتصل بي احد الجيران وقال لي ان الحوثيين اقتحموا منزلي ويفتشوه، وطلبت من أختي أن تأخذ بناتي إلى شقتها، وعندما عدت إلى المنزل وجدته منهوبا، فقد قام مسلحوا الحوثي بنهبه، وإلى الآن لازلت متعبه نفسيا وجسديا بسبب ما حدث لي ولزوجي أمامي، ولا زلت أتعاطى علاج نفسي وجسدي من شدة قلقي على زوجي الذي ما يزال معتقل حتى اللحظة. وفي 28 تموز/يوليو 2016 اعتقل مسلحوا جماعة الحوثي م.ع.ح. ب. يوم الاثنين 28 تموز/يوليو 2016 في منطقة الطلح بمحافظة صعدة، شمالي اليمن، معقل جماعة الحوثي، أثناء ذهابه



للعمل على الحدود اليمنية السعودية، وتم إيداعه السجن بدون أي مبرر أو سبب، وفقا لأحد أقربائه. وفي 3 أيلول/سبتمبر 2016 اعتقل مسلحوا جماعة الحوثي - صالح الطفيلين ع. م. د. ز. (12 عاما) وابن عمه ص. ز. د. ز. (13 عاما) من قرية الزوب، في بلدة قيفة رداغ، محافظة البيضاء، وسط اليمن. وقالت مصادر في أسرتهم لمنظمة رايتس رادار ان مسلحي جماعة الحوثي اختطفوهم يوم السبت الموافق 3 أيلول/سبتمبر 2016 بينما كانا يعملان في إحدى مزارع القات التابعة لأسرتهم في قرية الزوب.

العاشرة صباحا بسيارة صديق زوجها، وفي الطريق كنت لاحظ أن هناك سيارة تتابعنا وكان من بداخلها ينظرون إلينا نظرات غريبة، فأوقف زوجي السيارة فاذا بأربع سيارات بداخلها مسلحين حوثيين يحاصروننا وقاموا بإخراج زوجي من السيارة بقوة، وقام احدهم بخلع الجنبية من فوق زوجي، وكان زوجي يطلب منهم أن يتركوه ليذهب بي إلى المستشفى فقالوا له ممنوع.

وأضافت أن شخصا يدعى أبو محمد قال لزوجها "نحن نبحث عنك منذ سنة، فطلب منهم زوجي أن يسمحوا له على الأقل بإعادتي إلى المنزل فرفضوا ذلك، ثم قاموا بأخذه بالقوة وقاموا بربطه ووضعوه فوق سيارة بيك أب هائلوكس، فقام زوجي برمي تلفونه إلى حضني وجاء احد المسلحين ليأخذ التلفون بالقوة فرفضت،

فقام احد المسلحين بإغلاق باب السيارة بالقوة على رجلي ووضع السلاح على صدري وقال لي أنت (يا بنت الكلب) واستمر في توجيه السب والشتم لي، ثم قاموا بتفتيش السيارة وأخذوا كل أوراقها وأخذوا تلفون زوجي من يدي وقاموا بتفتيش حقيبتي". وأضافت "كنت أحاول أن انزل من السيارة لكن احدهم كان يضغط على رجلي في باب السيارة وكنت أصرخ ولا احد انقذني، ثم قاموا بأخذي في السيارة إلى مركز شرطة السياغي وعند وصولنا إلى مركز الشرطة كانوا يريدون إنزالني من السيارة، فغفلوا فجأة وقمت بالقفز

واقادوهم إلى سجن الأمن القومي، ولم يسمح لأهاليهم بزيارتهم أو التواصل معهم أو مع محامين في محبسهم، ولم يفرج عنهم إلا بعد شهر ونصف من اعتقالهم. وفي 6 تموز/ يوليو 2016 اختطفت ميليشيا الحوثي الطفل خ. ه. م.، 14 عاماً، مساء يوم الأربعاء الموافق 6 تموز/ يوليو 2016 في بلدة عبس، التابعة لمحافظة حجة، غربي اليمن. وقال شاهد عيان لفريق الرصد في منظمة رايتس رادار ان ميليشيا الحوثي - صالح قاموا باختطاف الطفل خ. ه. م. من سوق البداح في قرية بني حسن في بلدة عبس بمحافظة حجة بدون أي أسباب واقادوه لجهة مجهولة. وفي 29 أيار/ مايو



2016 اعتقلت قوات أمنية تابعة للحكومة عمر مبارك عبدالله باهبري، 35 عاماً، في منطقة فوه، بمدينة المكلا، محافظة حضرموت، شرقي اليمن. وقال شهود عيان ان باهبري اعتقل يوم الأحد الموافق 29 أيار/ مايو 2016 بينما كان عائداً مع أبنائه في سيارته الخاصة الى منزله، حيث تم اعتقاله من داخل السيارة في نقطة تتبع السلطات الأمنية في مدينة المكلا بحضرموت، حيث اعتقل من بين أبنائه الذي تركوا لوحدهم في السيارة. وفي 11 أيار/ مايو 2016 اعتقلت قوات أمنية تابعة للحكومة علي منصور حسن الحداد، 24 عاماً، في منطقة الديس، بمدينة المكلا، محافظة حضرموت. وذكر مصادر من الحداد أن القوات الأمنية اعتقلت علي الحداد يوم الأربعاء الموافق 11 أيار/ مايو 2016 من قبل السلطات الأمنية بحضرموت بدون تهمة، حيث قام جنود من قوات الأمن في حضرموت بمداومة محل عمل الضحية وإلقاء القبض عليه، ولم يفرج عنه بعد.

وقال قريبهم ه. ص. ز. ان ميليشيا الحوثي - صالح قاموا باقتحام مزارع القات الخاصة بآل الدعور في قرية الزوب بعد أن قصفوها بالأسلحة وبعد الدخول إليها قاموا باختطاف الطفلين ع. و ص. واعتقالهما بدون أي تهمة في مكان مجهول دون أن يبلغوا أسرتهما،

وظل الطفلان في حالة إخفاء قسري ولم تعلم أسرتهما مكان احتجازهما، حيث ظلت طوال فترة اختطافهما تبحث عنهما دون جدوى، ولم تعرف أي شيء عن وضعهما الا بعد أن تم الإفراج عنهما بعد 34 يوماً. وفي 10 آب/ أغسطس 2016 اعتقلت ميليشيا الحوثي الناشطات ر. ث. ، م. ي، ن. س. وهن ناشطات في اطار الطائفة البهائية في اليمن، حيث تم اعتقالهن في يوم الأربعاء 10 آب/ أغسطس 2016 مع 12 امرأة أخرى و 45 شخصاً آخرين من الرجال بينهم أطفال بدون تهمة أو مذكرة قضائية في العاصمة صنعاء وإيداعهم سجن الأمن القومي. وذكر شاهد عيان من أبناء الطائفة البهائية أن أفراداً أمنيين يتبعون جهاز الأمن القومي (المخابرات) الذي تسيطر عليه ميليشيا الحوثي - صالح قاموا بمداومة فعالية ثقافية أقامتها (مؤسسة نداء للتعايش والبناء) بالتعاون مع (مؤسسة جود)، في قاعة مؤسسة جود في العاصمة اليمنية صنعاء،

حالات اعتقال مرعبة

وصولنا إلى مركز الشرطة فرّقوا فيما بيننا، حيث أدخلوا زوجي في غرفة وأدخلوني في غرفة أخرى وهنا فتشوا حقيبتي الخاصة وأخذوا تلفوني، توسلت إليهم بأن يبلغوا أسرتي وأقربائي لكنهم رفضوا ذلك وقاموا بالتحقيق معي ووجهوا لي تهمة بأني عميلة للسعودية وأمريكا وإسرائيل واني أسرّب معلومات لهم مع أنني امرأة لا علاقة لي بذلك لا من بعيد ولا من قريب.

وأضافت "استمر التحقيق

معي حتى الساعة الثامنة

والنصف مساء تقريبا،

حيث تعرضت أثناءها

للتهديد بتصفية

زوجي الذي كان

في غرفة أخرى

ولا اعلم عن حالته

شيء. بعدها نقلوني أنا

وزوجي من مركز شرطة

شملان بصنعاء بسيارة

تابعة لهم واتجهوا بنا

نحو شارع الخمسين

وكانوا يتواصلون بالتلفون

بأشخاص آخرين، فهمت

من خلال اتصالهم انهم

يتحدثون مع مسئول الحوثيين في منطقة بني مطر وطلبوا من زوجي أن يعطيهم رقم تلفون احد أقربائي كي يتصلوا به ليسلموني إليه، أعطاهم رقم أخي واتصلوا به وعادت السيارة بنا إلى قرب محكمة همدان عند احدى نقاط التفتيش التابعة لهم وكان حينها الوقت حوالي الساعة الثانية بعد منتصف الليل، حيث حضر أخي إلى هناك وانزلوني من سيارتهم، بينما أخذوا

وفي 1 أيلول/سبتمبر 2016 اعتقلت ميليشيا الحوثي أ. ح. ص.، 43 عاما، وهي ربة بيت، مع زوجها بعد ان اعتقلت والد زوجها وتعذيبه في المعتقل حتى فارق الحياة، من منزلهم في العاصمة صنعاء. وقالت أ. ح. ص. في تاريخ 1 أيلول/سبتمبر 2016 حضرت مجموعة مسلحة من جماعة الحوثي - صالح، على متن سيارة عسكرية وقاموا مباشرة بإطلاق الرصاص الحي على منزلنا ثم اقتحموا المنزل من دون أن يكون لديهم



د. عبدالقادر الجنيد

اعتقلته ميليشيا الحوثي - صالح

من 5 آب/أغسطس 2015

وحتى 21 أيار/مايو 2016

أمر من أي جهة قضائية تخول لهم ذلك. وأوضحت "اختطفوا والد زوجي الطاعن في السن احمد أحمد الحاج وأخرجوه بالقوة من المنزل ولم نعلم إلى أين اتجهوا به.... ثم عادت المجموعة المسلحة نفسها في وقت لاحق واقتحموا المنزل مرة أخرى واختطفوني أنا وزوجي الجريح الذي كان لا يزال طريح الفراش من منزلنا واتجهوا بنا إلى مركز شرطة شملان وعند

2015 وفاجأني المسلحون الحوثيون باقتحام منزلي، والهجوم علي وخطفوني من داخل بيتي تحت تهديد السلاح، بعد أن قيدوا ذراعي، وابتدأت حينها رحلة العذابات التي استمرت 300 يوما في ظل ظروف غاية في السوء، حيث نقلوني خلالها من مكان الى آخر ومن زنزانة الى أخرى، وكانت ظروف الحياة في الزنزانة سيئة للغاية. وأوضح أن الزنزانة كانت ضيقة جدا جدا، أشبه بعلبة ساردين صغيرة بدون فرش، حيث يقضي المعتقلون الأيام وراء الأيام والشهور بعد الشهور وبعضهم سنة بعد سنة في هذه الزنازين الصغيرة التي يعد قضاء الأيام فيها بحد ذاته نوع من العذاب الأليم، خاصة وأنه لا يتوفر في هذه الزنازين أي مكان لقضاء المعتقل وظائفه الحيوية، غير زاوية صغيرة نصف مغطاة، في طرف الزنزانة بمساحة متر في متر مربع، فيها حنفية ماء وحفرة في الأرض، وهي المكان الوحيد المتاح لقضاء الحاجة ولشرب الماء وللغسيل وغيره. وأضاف الجنيد أن "الزنزانة معتمة جدا ولا يوجد فيها ضوء ولا هواء نقي، ولا يُعرض المعتقلون للشمس ويتم التجسس على المعتقلين عبر الفتحة المفاجئ لنوافذ صغيرة في باب الزنزانة، ولا يسمح للمعتقلين بالحديث مع بعض، كما أن الجو بارد جدا ولا يعطى المعتقلون أغذية تقيهم شدة البرودة، وكلما يعطون فقط قليلا من

زوجي معهم ولم يخبروني إلى أين سيتجهون به". وأوضحت "رجعت مع أخي وبعدها ظللنا نبحث عن زوجي ووالده من سجن إلى سجن ومن مكان إلى آخر، توصلنا لكل القيادات الميدانية لميليشيا الحوثي - صالح أن يدلونا على مكان احتجاز زوجي ووالده لكن كل من كنا نسألهم من القائمين على السجون يقولون لا يوجدوا لديهم واستمر الحال كذلك قرابة الثلاثة أشهر وتحديدا في تاريخ 23 تشرين ثاني/ نوفمبر 2016 حين اخبرنا شخص بأنه كان محتجز مع زوجي ووالده في مقر دار القرآن سابقا جوار معسكر الفرقة الأولى مدرع الذي حولوه الى معتقل، وان والد زوجي قد تم تصفيته داخل السجن بعد أن عذبه حتى الموت. كنا على أمل في انه سيخرج من السجن ونلتقي به ونصافحه لكننا التقينا به جثة هامدة. طلبوا منا أن نتنازل عن قضية قتله لكنا رفضنا، واخرجوا زوجي لاحقا من السجن بعد تدخل شخصيات اجتماعية. وفي 5 آب/أغسطس 2015 اختطف مسلحون يتبعون الحوثي وصالح الطبيب والناشط الحقوقي الدكتور عبدالقادر الجنيد، من منزله في تعز، وسط اليمن، وتم نقله الى عدة معتقلات حتى أوصلوه الى معتقل الأمن السياسي (المخابرات) بالعاصمة صنعاء وبقي في المعتقل لأكثر من 9 شهور بدون أي مبرر غير انزعاجهم

الحقوقي، حيث تم الافراج عنه في 21 أيار/ مايو 2016. قال الجنيد بعد الإفراج عنه في وصف حالة اختطافه وأوضاع اعتقاله "كنت في منزلي، في 5 آب/أغسطس

جمال المعمرى

معتقل لدى ميليشيا الحوثي- صالح

منذ 13 آذار/مارس 2015



الدموية داخل الحبل المنوي الأيسر، ف شعر بآلم عظيم وفقد الوعي. فأصيبت الخصية اليسرى بالإحتشاء. وبهذا تم الإخصاء. أصبح يستعمل الحفاضات. هذا لأن عضلاته الأخرى، أصيبت بالضمور والوهن والفتور، من عدم الحركة، شهر بعد شهر، حتى أصبح لا يقوى على الحركة في أي اتجاه. كما أن التغذية السيئة وعدم التعرض للشمس ونقص فيتامين "د"،

أصابته بالكساح وأكملت شلل كل العضلات ولين العظام. حالته النفسية، في الحضيض ويصرخ طول الوقت، لأي سبب وبدون سبب. كان في البداية، يقرأ القرآن طول الوقت، ويختمه كل ثلاثة أيام. كان يستطيع الختمة، في وقت أقل ولكنه لم يفعل، لأنه غير مستحب. كان يصوم كل يوم ويفطر في العيد، على مضض. وآخر مرة فحصته، ذهبوا بي

إليه الى زنزانة أخرى، كان مجرد كتلة آدمية، تتألم وتبكي. ويحتاج لسجينين على الأقل لمساعدته في الحركة، يصابون بالإجهاد البدني والنفسي خلال فترة قصيرة. ومازال المعمري معتقلا حتى اليوم. هذه نماذج محدودة فقط من قصص الاختطافات والاعتقالات التعسفية التي تعرض لها بعض المناهضين للحوثيين وحليفهم صالح في العاصمة صنعاء وغيرها من المدن والقرى، وليست إحصائيات لكل ما تم ارتكابه من انتهاكات وتعسفات واعتقالات من قبل الحوثيين، فهناك المئات من الحالات التي لم تستطع المنظمات الحقوقية رصدها أو توثيقها نظرا لحساسية الوضع الإنساني لأصحابها، الذين فضّلوا الصمت، تقاديا للمزيد من الانتهاكات في حقهم في ظل غياب مؤسسات الدولة أو العدالة والقضاء. ولم تقتصر الاعتقالات التعسفية في اليمن على

الطعام للإبقاء عليهم أحياء عبر فتحة في باب الزنزانة، فيما يتعرض الكثير من المعتقلين لحالات تعذيب شديدة ومرعبة وما حالة جمال المعمري إلا واحدة من النماذج التي شاهدها في المعتقل". وفي 13 آذار/مارس 2015 اعتقل مسلحوا الحوثي - صالح الشيخ القبلي جمال المعمري في العاصمة صنعاء، وعذوبه حتى أصابوه بالشلل وخصوه،

من شدة تعذيبه في المعتقل وفقا لشهود عيان. وقد نشر الطبيب والناشط الحقوقي وهو معتقل سابق لدى ميليشيا الحوثي - صالح، الدكتور عبدالقادر الجنيدي شهادته حول حالة تعذيب المعتقل جمال المعمري، فقال الجنيدي في شهادته "كنت مع المعتقل جمال المعمري في زنزانة واحدة لمدة 3 شهور. خطفه أتباع الحوثي، أمام زوجته، وبناته الثلاث، من فندق

في صنعاء، عاصمة اليمن، وأخفوه قسريا، منذ 13 آذار/مارس 2015. وعذوبه بالحرق والكهرباء". كيف أصابوه بالشلل؟ أدخلوا (شالا) بين إبطي ذراعيه، بحيث يقوم أحد المعتذبين بسحبه بالشال من عند رأسه على الأرض. وفي نفس الوقت يسحبه شخص آخر من عند كاحليه. وقام الشخصان بسحبه والنزول والصعود على درج السلم، وشخص ثالث، كان يقوم بركله على جانب مؤخرته. أدى هذا العنف إلى قطع أعصاب الضفيرة العضدية للذراع، فأصيب بشلل طرفي في الذراع الأيسر. وأدى هذا العنف إلى تلف عصب النسا في منطقة "الإلية" في مؤخرته، وأصيب بشلل طرفي في كامل رجله اليسرى. وهو الآن مشلول في الجانب الأيسر من جسمه. كيف خصوه؟ بعدها بثلاثة أيام خصوه. حيث ضغط الذي يعذّبه على الحبل المنوي الأيسر وزنقه فوق عظمة العانة في الحوض، وبهذا ضغط على الأوعية

اعتقلت قوات حكومية وقوات محسوبة على التحالف العربي وأطراف مسلحة أخرى العشرات من المدنيين بدون تهم واضحة، تعرض بعضهم للتعذيب والاخفاء القسري.

مراسل قناة آزال الخاصة، ومحمد المُقري، مراسل قناة (اليمن اليوم) المملوكة للرئيس السابق علي صالح، والمصور التلفزيوني أكرم اليماني واقتادتهم إلى جهة مجهولة، دون أن تسمح لهم بأي اتصال مع عائلاتهم أو زيارتهم. وجاء اختطاف هؤلاء الإعلاميين عقب مظاهرة شهدت مدينة المكلا للمطالبة برحيل عناصر القاعدة من المدينة وعودة مؤسسات الدولة إليها. وأشارت المصادر إلى الإفراج عن اثنين من هؤلاء المخطوفين، بينما لا يزال الثلاثة الصحفيين رهن الاحتجاز والإخفاء القسري، وقد طالبت نقابة الصحفيين اليمنيين بسرعة الافراج

مسلحي جماعة الحوثي وصالح فحسب، بل يشاركونهم في ارتكاب مثل هذه الانتهاكات قوات موالية للحكومة المعترف بها دولياً، وكذا جماعات متطرفة مثل تنظيم القاعدة، الذي تنامي حضوره خلال فترة الحرب في بعض المناطق النائية، في شرق اليمن. ففي مدينة المكلا، التي سيطر عليها عناصر تنظيم القاعدة في جزيرة العرب لمدة عام كامل، اعتقل عناصر القاعدة في تاريخ 11 نيسان/أبريل 2015، كلاً من عضو المجلس المحلي ومدير صندوق النظافة بمحافظة حضرموت ورئيس فرع المؤتمر



عن الصحفيين الثلاثة وحماية حياتهم، فيما أقر تنظيم القاعدة باعتقال اثنين فقط هما با عويضان والمُقري. وفي أواخر نيسان/أبريل 2016، أعلنت قوات الحكومة الشرعية استعادة مدينة المكلا من قبضة عناصر تنظيم القاعدة، في عملية عسكرية، مدعومة من قوات التحالف العربي، وقالت إنها طردت عناصر "القاعدة" منها بعد أن كان سيطر التنظيم على المدينة لمدة

بالدائرة 141 بمدينة المكلا طلال بن حيدرة، وشقيقه ماجد بن حيدرة، ورجل الأعمال عارف العطاس بتهمة العمل لصالح جهاز الأمن القومي، وتم الإفراج عنهم بوساطة قبلية في 20 آب/أغسطس 2015. وأقدم مسلحوا تنظيم القاعدة في مدينة المكلا كذلك في 12 تشرين أول/أكتوبر 2015، على اختطاف 5 ناشطين، بينهم 3 صحفيين، هم أمير باعويضان،

وفي العاصمة المؤقتة لحكومة الرئيس هادي، محافظة عدن، مارست القوات الأمنية وبالدات قوات الحزام الأمني الممولة إماراتياً حملة اعتقالات عشوائية واسعة، طالت المئات من المدنيين في محافظة عدن والمناطق المجاورة لها، ولم تقدم أي من الضحايا إلى المحاكمة. وقالت مصادر حقوقية لمنظمة (رايتس رادار) ان قوات الحزام الأمني التابعة لحكومة الرئيس هادي والممولة من دولة الإمارات العربية المتحدة، شنت حملة اعتقالات عشوائية طالت المئات من المدنيين في محافظة عدن، جنوبي اليمن، بدون تهم واضحة، بمن فيهم مدنيين موالين للحكومة المعترف بها دولياً. ووثق الراصدون المحليون لمنظمتنا 470 حالة اعتقال من إجمالي عدد المعتقلين في السجن المركزي بمنطقة المنصورة وغيره من السجون التابعة للقوات الحكومية في محافظة عدن لوحدها، بينما تجاوز عدد حالات الإخفاء القسري أكثر من 100 حالة. وأوضحت مصادر حقوقية في عدن أن قوات الحزام الأمني قامت بنقل أكثر من 50 معتقلاً، من السجن المركزي في حي المنصورة بعدن إلى معسكر القوات الإماراتية في منطقة البريقة، في أطراف محافظة عدن، مطلع العام الجاري 2017، عقب زيارة قام بها أعضاء من النيابة العامة، لغرض فرز المعتقلين وتقييدهم في سجلات رسمية. وأكدت أن جميع من تم نقلهم إلى معسكر القوات الإماراتية أصبحوا في عداد المخفيين قسرياً، نظراً لانقطاع أخبارهم عن أسرهم، بعكس ما كانوا عليه في السجن المركزي بالمنصورة والذي كان يسمح بالزيارات الأسبوعية لأهالي المعتقلين.

عام. وذكرت المصادر أنه حتى بعد رحيل عناصر تنظيم القاعدة من المكلا، رصدت منظمات حقوقية محلية العديد من حالات الاعتقالات التعسفية والتعذيب في السجون الحكومية، بينها بعض حالات الاعتقالات التي وصلت إلى حد الوفاة تحت التعذيب. وقالت منظمة سام للحقوق والحريات ومقرها جنيف في بيان أصدرته بتاريخ 11 تموز/يوليو 2016، إنها وثقت 75 حالة اعتقال تعسفي وإخفاء قسري خلال شهري أيار/مايو وحزيران/يونيو 2016، في محافظة حضرموت لوحدها. وأضافت "تأبعت منظمة سام للحقوق والحريات بقلق بالغ الاعتقالات التعسفية والإخفاء القسري التي طالت ناشطين سياسيين واجتماعيين في مدينة المكلا بمحافظة حضرموت من قبل قوات عسكرية تابعة للسلطات المحلية في المحافظة، حيث تم اعتقال وإخفاء العشرات من الناشطين بعضهم تعرض لتعذيب حتى الموت". وأوضحت أن "فريق الرصد التابع للمنظمة في محافظة حضرموت وثق خلال الفترة المذكورة 75 حالة اعتقال تعسفي وإخفاء قسري تعرض منهم اثنان للتعذيب حتى الموت أغلبهم في مدينة المكلا، وشمل الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري فئات عمرية مختلفة بينهم كبار في السن وضعوا في سجون بعيدة عن رقابة القانون، الأمر الذي سينعكس سلباً على حالتهم الصحية مستقبلاً". وذكرت انه في تاريخ 7 أيار/مايو قامت قوة عسكرية تابعة للحكومة باعتقال رئيس جمعية الاحسان الخيرية عبدالله اليزيدي واقتادته الى جهة مجهولة ولا يزال مخفياً حتى اللحظة، وفي تاريخ 9 أيار/مايو اعتقل احمد علي برعود وعبدالحكيم السعدي وتم اقتيادهما الى جهة مجهولة ولا يزال برعود مخفياً بينما تم الإفراج عن السعدي.

التوصيات

- مطالبة الأمم المتحدة بتقديم الدعم الفني لأعمال اللجنة الوطنية المكلفة بالتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان في اليمن بموجب قرار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة الصادر في 24 أيلول/سبتمبر 2015 والضغط على كل أطراف النزاع من أجل تسهيل مهام هذه اللجنة وتوفير الحماية اللازمة لطواقمها الميدانية وتمكينهم من القيام بمهامهم في استقبال الشكاوى وتقصي الحقائق وجمع المعلومات والأدلة وزيارة الأماكن المطلوب زيارتها في عموم أرجاء اليمن.
- مطالبة المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته القانونية والأخلاقية جرّاء ما يحدث في اليمن من انتهاكات لحقوق الإنسان والعمل الجاد والعاجل على حماية المدنيين وفقاً للمواثيق والمعاهدات الدولية وفي مقدمتها اتفاقيات جنيف.
- إلزام جماعة الحوثي بوقف حملاتها لاعتقال معارضيهما وإلزامها بسرعة إطلاق سراح المحتجزين في معتقلاتها ووقف تعذيبهم فوراً وإلزامها بالقوانين الإنسانية الدولية التي تصون حياة الإنسان وتحفظ كرامته.
- مطالبة الرئيس السابق علي عبدالله صالح بوقف المشاركة في ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان باليمن وعدم تحويل مسلحي حزبه إلى ميليشيا مسلحة، تتساهل في ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان.
- إلزام السلطات الأمنية التابعة لحكومة الرئيس عبدربه منصور هادي بالالتزام بالقوانين والمواثيق الإنسانية الدولية وتقاضي ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان عند ممارسة سلطاتها الميدانية أو في السجون والمعتقلات ومحاسبة المرتكبين لمثل تلك الانتهاكات

منظمة رايتس رادار

من نحن؟

منظمة (رايتس رادار) لحقوق الإنسان، هي منظمة غير حكومية، لمراقبة وتعزيز حقوق الإنسان العربي والدفاع عنها.

أسسها نخبة من القيادات الحقوقية والنشطاء والمهتمين بالشأن الحقوقي العربي وتعنى بالرصد والتوثيق للانتهاكات الحقوقية والمناصرة للضحايا وتبني قضاياهم العادلة والتدريب الحقوقي وتهتم بكافة المجالات الحقوقية وفي مقدمتها الحريات الإعلامية وحرية التعبير، حقوق المرأة، حقوق الطفل، حقوق المعاقين، حقوق السجين، الحق في العدالة، حقوق اللاجئين والحقوق العامة.

وتضم منظمة رايتس رادار شبكة واسعة من المراسلين والراصدات والموثقين الميدانيين وشبكة علاقات واسعة مع المنظمات الحقوقية المحلية والإقليمية والدولية وتستخدم أحدث التقنيات الالكترونية في عمليات الرصد والتوثيق والتواصل والنشر.

أهدافنا:

- 1- رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان العربي.
- 2- تقديم المناصرة والدعم القانوني لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان العربي.
- 3- بناء القدرات الحقوقية وتطوير المهارات القيادية في العالم العربي.
- 4- خلق قنوات تواصل وتشبيك مع المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان.

رؤيتنا:

التميز في مراقبة وتوثيق وضع حقوق الإنسان في العالم العربي.

رسالتنا

رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان العربي بطريقة احترافية ومتطورة وتوفير المناصرة والدعم القانوني لضحايا حقوق الإنسان العربي وخلق فرص تدريبية لبناء القدرات الحقوقية والمهارات القيادية وفتح قنوات تواصل مع المنظمات الدولية، للحد من ارتكاب الانتهاكات لحقوق الإنسان وملاحقة المرتكبين لها قضائياً وتعزيز مبدأ عدم الإفلات من العقاب.

قيمنا :

- 1- الاستقلالية والتوازن.
- 2- المصداقية والتميز.
- 3- الاحترافية والمسؤولية.



اليمن: ضحايا خلف القضبان

Tel. + WhatsApp: +90 553 900 4000 , E-Mail: contact@RightsRadar.org , www.RightsRadar.org , Istanbul, Turkey.

RightsRadar |      